المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٥/١١ الموافق ٢٩ رمضان ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٠ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الشيخ جرّاح.. نموذج للتواطؤ السياسي والقضائي والاستيطاني ضد الوجود الفلسطيني!

صفحة (٢)

عن أثر النشاط المناهض لسياسة إسرائيل في الجامعات الأميركيّة

صفحة (٣)

التفاهمات الأولية لتشكيل حكومة بينيت - لبيد ليست كافية لضمان قيامها!

بينيت ولبيد.. هل يُقلعان بحكومة «النقائض».

(إب.أ)

كتب برهوم جرايسي:

انطلقت يوم الأربعاء الماضي رسميا مهمة تشكيل حكومة بديلة ستكون وفق المطروح برئاسة تناوبية، بين رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، ورئيس حزب «يمينا» نفتالي بينيت على أن يكون هو الأول ويكون لبيد ثانيا في رئاسة الحكومة. وحسب تقارير حتى مطلع الأسبوع، فقد تحقق تقدم جزئي على صعيد التفاهمات على توزيع الحقائب الوزارية، إلا أن هذه التفاهمات لا تزال بعيدة عن أن تحسم مسألة نجاح تشكيل الحكومة، التي من المفترض أن تتخلل مهمة تشكيلها عقبات على صعيد السياسة، وشكل التعامل مع جهاز القضاء، وجوانب في الحريات العامة.

وكان الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين قد ألقى يوم الأربعاء الماضي، ٥ أيار الجاري، مهمة تكليف الحكومة على رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، بعد أن فشل بنيامين نتنياهو في تشكيل الحكومة على مدى أسابيع التكليف الأربعة، التي يمنحها له القانون، ولم يستطع طلب التمديد، لأنه لم ينجز اتفاقيات، ولم تكن لديه مؤشرات لإمكانية تشكيل حكومة، في ما لو أراد التمديد.

إلا أن الليكود ومعه الكتل الحليفة، وتضم مجتمعة ٥٢ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، أوصوا الرئيس الإسرائيلي بعدم تكليف أحد، وإعادة القرار إلى الكنيست، وفي هذه الحالة، سيكون أمام الكنيست ثلاثة أسابيع للإعلان عن مكلّف قريب لتشكيل الحكومة.

وفي المقابل، كان في جولة التشاورات التي أجراها ريفلين عبر مراسلات واتصالات، كتل تضم ٥١ نائبا أوصت بتكليف لبيد، في حين أن كتلة «يمينا»، برئاسة بينيت، ورغم التفاهمات مع لبيد لتشكيل حكومة مشتركة يكون فيها بينيت رئيسا في الجولة الأولى، أوصت مجددا بتكليف الأخير.

وهنا، وبحسب تفسير القائمة المشتركة لمنع إعادة القرار للكنيست، وبهدف سحب رئاسة اللجنة المنظمة المؤقتة للكنيست من حزب الليكود، فقد بعثت برسالة لريفلين، تبلغه فيها، أنها أمام خيار إعادة القرار للكنيست، أو تكليف بينيت، أو لبيد، فإنها تؤيد تكليف لبيد، وتعارض حكومة يترأسها بينيت، بحسب ما ورد في نص رسالة القائمة المشتركة. وكانت رسالة المشتركة بتأييد ٥ نواب الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير، ومعارضة نائب حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وبناء عليه أعلن ريفلين أنه بات لدى لبيد ٥٦ نائبا، ولذا فإنه يكلفه بتشكيل الحكومة.

أما موقف القائمة العربية الموحدة، وبحسب نص الرسالة لريفلين، فهو أنها لا توصي بتكليف أحد، «ولكنها ستتعاون بشكل إيجابي مع من يتم تكليفه بمهمة تشكيل الحكومة، بمعنى من يحظى بأكبر عدد، والقائمة العربية الموحدة باستطاعتها أن تكمل عدد النواب المطلوب لتشكيل الحكومة، وهي ستفعل هذا إذا تم التجاوب مع طلباتها في المفاوضات»، بحسب الترجمة الحرفية للرسالة.

حتى مطلع الأسبوع، بدأت تظهر عقبات أمام تشكيل حكومة لبيد-بينيت، وبشكل خاص حول مسألة توزيع الحقائب الوزارية الأساسية، فما تم الاتفاق عليه، كما يبدو، هو أن تبقى حقيبة الدفاع بيد رئيس حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس، وأن يتولى يائير لبيد حقيبة الخارجية، إلى حين توليه رئاسة الحكومة بعد نصف المدة، كما سيحظى حزب «يوجد مستقبل» الذي يترأسه لبيد برئاسة الكنيست، في حال تم تشكيل الحكومة.

وتقول سلسلة من التقارير إن الخلاف دائر حول بقية الحقائب الوزارية، خاصة الحساسة منها. وحسب أحد التقارير، فإن حزبي اليمين الاستيطاني «يمينا» و«أمل جديد» الذي يترأسه جدعون ساعر، يعارضان إسناد حقائب ذات شأن لكتلتي حزب العمل وحركة ميرتس، رغم أن للكتلتين ذات عدد مقاعد «يمينا» و«أمل جديد»، لا بل إن الكتلتين الأخيرتين تطالبان بعدد حقائب أكثر من ضعف عدد الحقائب التي ستسند لكتل بالحجم ذاته.

والخلاف حول الحقائب ليس فقط لتحقيق مكاسب حزبية، بل بالأساس هو للسعي للسيطرة السياسية على الحكومة المقبلة، في حال قامت. وواضح منذ الآن، أن كتل اليمين الاستيطاني الثلاث في هذه التركيبة المفترضة، وفي الأساس، «يمينا» و«أمل جديد»، والثالثة هي «إسرائيل بيتنا»، تسعى لتحييد أي تأثير سياسي واجتماعي لكتلتي العمل وميرتس. وفي الجانب الاجتماعي سيكون صدام بين موقف «يمينا» و«أمل جديد» مع موقف «إسرائيل بيتنا».

أهم العقبات التي ستكون في طريق هذه الحكومة، في حال تجاوزت عقبة توزيع الحقائب، هي برنامج عمل الحكومة، وسيكون الخلاف حول عدة أمور ذات شأن: أولها، ستكون الصيغة التي ستظهر فيها مسألة المستوطنات في الضفة، وأيضا موضوع العلاقة مع الفلسطينيين، إذ ستطالب كتل اليمين الاستيطاني الثلاث بتوسيع الاستيطان وتثبيته في جميع أنحاء الضفة، بينما موقف «يوجد مستقبل» و«أزرق أبيض» سيطالب بالتركيز على الكتل الاستيطانية الكبرى، وهذا ما قد تتعايش معه كتلتا العمل وميرتس. وفي حال ظهرت مسألة الضم، فإن قاعدة الموافقة ستكون أكبر، خاصة إذا تم طرح موضوع غور الأردن. كما أن اليمين الاستيطاني سيعارض أي ذكر لمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وبطبيعة الحال مجرد ذكر كيان أو دولة فلسطينية. وفي هذه الحالة، فإن هذا قد يشكل ضائقة لكتلتي العمل وميرتس مستقبلا، أمام جمهوريهما، في حال التوجه لانتخابات، بعد تشكيل حكومة كهذه.

ثانيا، إن كتل اليمين الاستيطاني الثلاث معنية بسن قوانين تقوض صلاحيات المحكمة العليا، وهذا ما ستعارضه باقي الكتل، وعلى الأغلب سيتم طي هذا الملف، من باب تقليص الخلافات.

ثالثا، سيكون ملف الصراع الديني العلماني، وهناك ستتغير التوزيعة، بحيث ستكون كتلة «إسرائيل بيتنا» مع باقي الكتل، بخلاف مع موقف كتلتي «يمينا» و«أمل جديد»، اللتين تطالبان بالحفاظ على الوضع القائم، أيضا من أجل عدم إحداث شرخ كبير بين الحكومة وكتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم: شاس ويهدوت هتوراة، رغم دعمهما المطلق لليكود وبنيامين نتنياهو.

ما زال أمام المحاولة الجديدة لتشكيل الحكومة ٢٣ يوما، وفي حال فشلت المحاولة، سيكون الكنيست أمام احتمالين: مبادرة جماعية لحل الكنيست والتوجه لانتخابات خامسة، أو منح الكنيست فرصة ٣ أسابيع أخيرة، لاختيار مرشح لتشكيل الحكومة مع أغلبية كبيرة. وبنيامين نتنياهو يراهن على هذا المسار.

«حرب» القوانين

مساء الثلاثاء ٤ أيار الجاري، حدث أمر غير مسبوق في العمل البرلماني في الكنيست، إذ بادرت كتلة الليكود لعقد جلسة خاصة للجنة المنظمة للكنيست، التي تدير عمل الكنيست إلى حين تشكيل الائتلاف الحاكم، وعلى أساسه تتشكل اللجان، للبحث في إعفاء سلسلة قوانين من بند انتظار القوانين ٤٥ يوما من يوم إيداعها رسميا في الكنيست، إلى حين يكون مسموحا لها أن تبحث في الهيئة العامة وتدخل مسار التشريع.

وكان اليوم الأول لبدء إدراج القوانين رسميا، في اليوم الذي سبق ٣ أيار الجاري، ما يعني أنه وفق النظام فإن كل واحد من هذه القوانين، وكان عددها يتجاوز ٤٠٠ مشروع قانون، مسموح البدء بطرحه على الهيئة العامة للكنيست في النصف الثاني من شهر حزيران المقبل.

والأمر غير المسبوق، هو أن رئيس اللجنة حتى ذلك اليوم، ميكي زوهر من حزب الليكود، وفي اليوم الأخير لتكليف بنيامين نتنياهو، طلب من اللجنة إعفاء ١٠ قوانين من بند الانتظار ٤٥ يوما، كي يكون متاحا عرضها على الهيئة العامة للكنيست في كل وقت، بعد قرار اللجنة، وكلها قوانين من أجندة اليمين الاستيطاني، منها ما يتعلق بالاستيطان، وأخرى بتشديد العقوبات على المقاومين الفلسطينيين، وأيضا ما يتعلق بجهاز القضاء، وتقويض عمل جمعيات حقوق الإنسان.

وكان الهدف من الإسراع في هذا الإجراء، هو إحداث شرخ في الجسم المعارض لاستمرار حُكم شخص بنيامين نتنياهو، الذي فيه ثلاث كتل من اليمين الاستيطاني، السابق ذكرها هنا، فهذه الكتل لا يمكنها معارضة القوانين المطروحة، ما يعني من ناحية الليكود أن يؤدي تأييدها لهذه القوانين إلى شرخ مع باقي الكتل التي تعتبر مرشحة للمشاركة في الائتلاف الافتراضي، برئاسة بينيت ولبيد.

وفي يلي القوانين التي تم عرضها:

مشروع قانون يقضي بتثبيت بؤر وأحياء استيطانية، أقيمت من دون قرار من الحكومة الإسرائيلية، ومشروع هذا القانون كان مثله ثلاثة مشاريع متطابقة، الأول منها بمبادرة ٤٤ نائبا، من كافة كتل اليمين الاستيطاني، المتحالفة مع الليكود ونتنياهو، والمعارضة لاستمرار حكم نتنياهو. وهو قانون يلزم الحكومة الإسرائيلية بالمباشرة بإجراءات تزويد بؤر وأحياء استيطانية بكافة البنى التحتية، وترخيص المباني فيها، ووقف كل الإجراءات القضائية، الناجمة عن أحكام محاكم، إن وجدت أصلا، ضد أي واحدة من هذه البؤر. ويجري الحديث عن عشرات البؤر والأحياء الاستيطانية، التي أقيمت بمبادرة من المستوطنين، دون قرار مباشر من سلطات الاحتلال. وقد سنّ الكنيست في العام ٢٠١٦ مشروع قانون «التسويات» الذي يثبت كل هذه البؤر، التي نسبة كبيرة منها أقيمت على أراض بملكية فلسطينية خاصة. وتضمن ذلك القانون تثبيت مصادرة الأرض عنوة، لصالح المستوطنين.

إلا أن المحكمة العليا ألغت القانون بعد مرور ما يزيد عن ٣ سنوات، في شتاء العام ٢٠١٩، وعليه جاء مشروع القانون هذا لمنع أي إجراءات تغير وضعية هذه البؤر على الأرض، لا بل الشروع بتثبيتها، إلى حين أن تسن الحكومة الإسرائيلية مشروع قانون أو أنظمة جديدة تضمن تثبيت هذه البؤر.

وقد أقرت اللجنة المنظمة لعمل الكنيست إعفاء مشروع القانون هذا من بند الانتظار ٤٥ يوما، ما يعني أن عرضه على الهيئة العامة للكنيست للتصويت عليه بالقراءة التمهيدية، متاح في كل وقت.

كما أقرت اللجنة إفساح المجال أمام البدء بتشريع مشروع إلغاء بنود في قانون خطة الانفصال، بقصد قانون إخلاء مستوطنات قطاع غزة وشمال الضفة الغربية المحتلة، والقصد إلغاء البنود المتعلقة بإخلاء المستوطنات الصغيرة التي كانت قائمة حتى صيف العام ٢٠٠٥ في شمال الضفة، كي يكون متاحا إعادة بنائها أو قسم منها.

والقانون الثالث، من حيث العناوين، والخامس عمليا كعدد، هو تغيير صلاحيات المستشار القانوني للحكومة، بنزع صلاحياته المتشابكة مع النيابة العامة، واتخاذ قرارات تقديم لوائح الاتهام ضد منتخبي الجمهور وكبار المسؤولين في جهاز الدولة.

كذلك من بين القوانين التي طرحت على جدول أعمال اللجنة، ولم تتوصل لأغلبية لإقراره، قانون يجيز للكنيست أن يعيد سن قانون كانت المحكمة العليا قد نقضته، بأغلبية محدودة، وهذا الهدف منه تجاوز اعتراضات المحكمة العليا على قوانين سعى لها اليمين المتشدد.

ومشروع قانون آخر يمنع أي شخص أو جسم من تقديم التماسات اعتراض على قرار حكومي أو قانون كنيست، طالما لا علاقة مباشرة لهذا الشخص أو الجسم بمضمون القانون وهو ليس متضررا منه. والهدف من هذا القانون منع منظمات حقوقية من تقديم التماسات حول الكثير من القوانين، كون أن الجمعية أو الشخص ليست متضررة مباشرة من مفعول القانون.

وكان من المفترض أن تبحث اللجنة مشروع قانون لإلغاء القانون المؤقت الذي قامت الحكومة عليه، في بند رئيس الحكومة البديل، بهدف نزع صلاحيات محدودة للوزير بيني غانتس، رئيس حزب «أزرق أبيض». ومشروع قانون مؤقت لإجراء انتخابات لرئيس الحكومة فقط في الولاية البرلمانية الحالية، لمنع حل الكنيست وإجراء انتخابات خامسة.

وبات مجموع هذه القوانين وغيرها يحظى بأغلبية واسعة ومطلقة في التركيبة الحالية للكنيست، ويخترق فريقي الكتل البرلمانية، ما يعكس طبيعة الكنيست سياسيا بعد الانتخابات الأخيرة، التي ارتفع فيها تمثيل اليمين الاستيطاني، بما فيه كتلتا الحريديم، إلى ٧٢ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، إلا أن ثلاث كتل منه تضم ٢٠ نائبا تعارض شخص بنيامين نتنياهو واستمرار بقائه في الحكم.

كلمة في البداية

عن واقع اليهود الحريديم وصيرورتهم

بقلم: أنطوان شلحت

وضعت حادثة الاكتظاظ والتدافع التي وقعت في جبل الجرمق في أواخر نيسان الفائت وأودت بحياة ٤٥ شخصاً من اليهود الحريديم المتشددين دينياً وتسببت بإصابة العشرات منهم بجروح، على نار حامية من الجدل قضيتين نتطرّق إليهما بتوسع في مواد هذا العدد من "المشهد الإسرائيلي"، وهما: مكانة اليهود الحريديم في الكينونة الإسرائيلية الراهنة، ودور لجان التحقيق المتعددة في إسرائيل، ولا سيما لجان التحقيق الرسمية.

وبخصوص القضية الأولى، وهي الأكثر أهمية، برزت على نحو خاص المقاربة الذاهبة إلى أن الحريديم باتوا في الآونة الأخيرة يحظون بحكم ذاتي آخذ بالترسخ إلى حد اعتبارهم بمثابة دولة داخل دولة، وقارن البعض بين هذه الدولة داخل الدولة ودول أخرى داخلها، على غرار دولة المستوطنين في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ وغيرها.

في واقع الأمر، يركّز أصحاب هذه المقاربات على المخاطر الناجمة من مظاهر تبدو أقرب إلى ممارسة الدولة داخل الدولة. وعندما يرتبط الأمر بالحريديم يتم في جُلّها تحميلهم المسؤولية الكاملة عن هذا المآل الذي يكاد أن يتحوّل إلى صيرورة. وفي الوقت عينه يمكن العثور على مقاربات تؤكد أن من رعى الحكم الذاتي للحريديم كان حكومات إسرائيل على مرّ أجيالها وأطيافها، وذلك عبر قيامها باستغلال هذا الحكم الذاتي من أجل الدفع قدماً بنزواتها والبقاء في سدّة الحكم، وعن طريق استثمار أموال طائلة في شراء مقاعد الحريديم المستعدين للمشاركة في أي مؤامرة في مقابل مغريات إما نقدية أو على شكل قوانين تعود بالمنفعة عليهم.

ولا شك في أن تسليط الضوء على الحريديم نتيجة لهذه الحادثة من شأنه أن يعيد إلى واجهة الأحداث في إسرائيل آخر المستجدات المتعلقة بهم في حلبة السياسة الإسرائيلية، ولا سيما فيما يختصّ بجذور عملية ميلهم نحو اليمين وتحولهم إلى "شركاء طبيعيين" له ولزعيمه خلال العقد الأخير، بنيامين نتنياهو، وكذلك فيما يتعلق بمواقفهم العامة سواء حيال الصهيونية و"أرض إسرائيل" أو إزاء دولة إسرائيل.

وهي جذور تعود أكثر شيء، وفقاً لبعض التحليلات، إلى ما عرف باسم "الانقلاب" الذي حققه مناحيم بيغن في العام ١٩٧٧ وتأدّى عنه صعود حزب الليكود إلى كرسي الحكم، وفي إثره عاد الحريديم إلى مقاعد الائتلافات الحكومية الوثيرة، ومنذ ذلك الوقت شرعوا يعتبرون بيغن بمنزلة "المخلّص القومي" الذي أنقذهم وجعلهم حلفاء، بقدر ما بدأوا يرون أنفسهم أكثر قرباً إلى اليمين الإسرائيلي الذي أعاد لهم الاحترام والمجد، اللذين ظلوا يتمنونهما طوال أكثر من ربع قرن من الزمن.

ومع أن كثيرين من المحللين يحاولون الادعاء بأن الجمهور الحريدي هو جمهور يمينيّ، فإن كثيرين غيرهم يرون أن هذا الادعاء ليس دقيقاً، وأن ثمة لدى الجمهور الحريدي معايير واعتبارات أخرى يقرر، بموجبها، الانضمام إلى الحكومة أو عدم الانضمام، وأن اليمين واليسار ليسا من بين أهم هذه الاعتبارات والمعايير، والحكومات التي تتصرف بعطف وتفهم تجاه الحريديم وتعترف بحاجاتهم هي التي تفوز بأصواتهم.

ويلفت هؤلاء الأخيرون، مثلاً، إلى أن الحريديم لم يتركوا الائتلاف الحكومي بسبب إخلاء يميت (مستوطنة إسرائيلية في شبه جزيرة سيناء) في إطار معاهدة السلام المُبرمة بين إسرائيل ومصر، أو بسبب إخلاء مستوطنات "غوش قطيف" (المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة) في نطاق "خطة الانفصال" عن القطاع، ولا حتى بسبب هذه الخطة السياسية أو تلك، وإنما - بالأساس - بسبب المساس بمعتقداتهم الدينية، كما حدث مع حكومة إيهود باراك (١٩٩٩- ٢٠٠١) على سبيل المثال. فلا اليمين ولا اليسار هما ما يعني الحريديم ويؤرقهم، بل إن ما يعنيهم أكثر من أي شيء آخر هو استمرار المحافظة على الطابع اليهودي في الحياة العامة وفي الحيّز العام، بالإضافة إلى استمرار الحفاظ على ميزانيات المدارس الدينية (ييشيفوت) ومخصصات الأولاد.

وينوّه هؤلاء كذلك بأن هذا لا يعني أن الحريديم سيصوتون غداً إلى أحزاب يسارية، لكن ليس ثمة مشكلة بينهم وبين اليسار كيسار بصورة جذرية، مثلما أنهم غير منتشين باليمين كيمين. فاليمين جيد لهم حين يكون معهم، واليسار قد يكون ممتازاً لهم حين يكون إلى جانبهم. وبكلمات أخرى: الحريديم يحبون "أرض إسرائيل"، لكنهم ليسوا مُولَعين بالدولة. بل إن البعض يضيف إلى ما تقدّم القول بأن جميع الحريديم يلتقون فيما بينهم على محبة "أرض إسرائيل"، كل على طريقته، إذ يرون فيها أرض آبائهم، لكنهم لا يقدسون الصهيونية، أكثر من أنها تتيح لهم إمكان العيش وفق نمط الحياة الذي يريدون، برفاهية وحرية.

عند هذا الحد ربما ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن توقعات المكتب المركزي الرسمي للإحصاء في إسرائيل تشير إلى أن الحريديم سوف يشكلون ٣٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل حتى العام ٢٠٦٥، ما يعني من بين أمور أخرى أن عدد أعضاء الكنيست الممثلين لأحزاب الحريديم سيزداد بمقعدين اثنين في كل أربع سنوات، بموجب التوقعات. ولعل هذا الأمر وحده قد يكون كافياً ليكفل إمكان كبح أي مواجهة صارمة لظاهرة الدولة دواخل الدولة في المدى المنظور.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨١»

محور العدد:

إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية

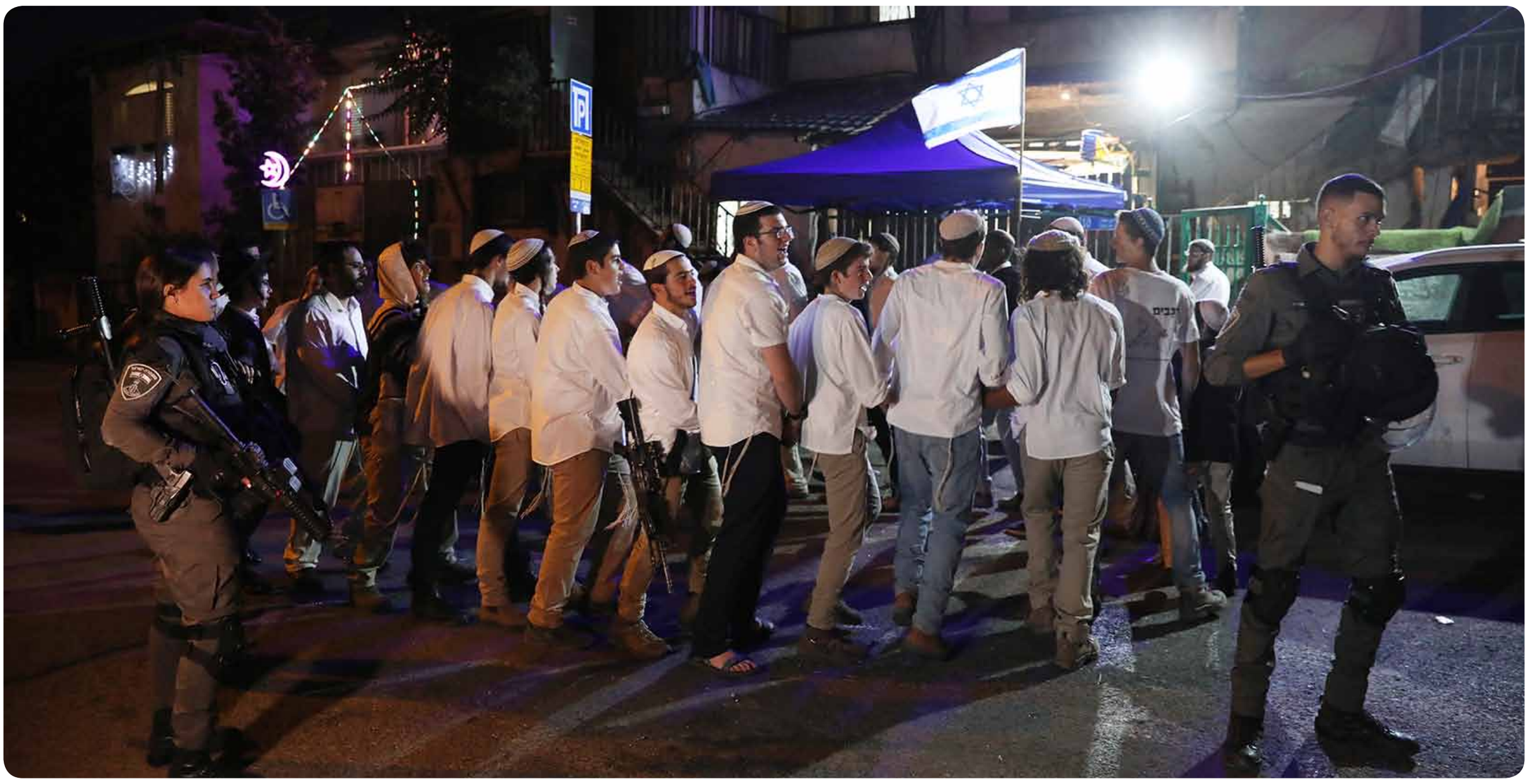

رقصة الاستقواء الاستيطاني في حي الشيخ جراح يوم ٧ أيار الجاري. (إ.ب.أ)

الشيخ جرّاح.. نموذج للتواطؤ السياسي والقضائي والاستيطاني ضد الوجود الفلسطيني!

كتب خلدون البرغوثي:

بدأ المشروع الصهيوني في فلسطين على شكل هجرات استيطانية متتابعة، بلغت ذروتها في فترة الانتداب البريطاني الذي فُرض - حسب نص صك الانتداب العام ١٩٢٢ - لتنفيذ وعد بلفور (١٩١٧) لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، عبر جعل «الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي»، ومن ضمن سياساته تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، وقمع أي محاولات احتجاج فلسطينية على توسع الاستيطان وتعزيز قدرات الحركة الصهيونية من أجل تسلم فلسطين بعد انتهاء الانتداب.

أقرت إسرائيل بعد الإعلان عن قيامها العام ١٩٤٨ بفترة قصيرة، رزمة قوانين لتعزيز الاستيطان اليهودي، واستهداف الوجود الفلسطيني ضمن سياسة التطهير العرقي الزاحف أو المباشر. ويجري ذلك عبر تواطؤ السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في إسرائيل مع الحركات الاستيطانية الساعية إلى اقتلاع الفلسطينيين وزرع المستوطنين بدلا منهم.

من أبرز القوانين التي سنت في إسرائيل لتعزيز الاستيلاء الاستيطاني على الأملاك الفلسطينية، قانون أملاك الغائبين للعام ١٩٥٠، ويتيح هذا القانون للسلطات الإسرائيلية الاستيلاء على أملاك الفلسطينيين الذين هُجّروا أو نزحوا أو تركوا «حدود دولة إسرائيل» حتى تشرين الثاني ١٩٤٧، وخاصةً في إثر الحرب، باعتبار أنهم «غائبون». وتعتبر كل أملاكهم (بما فيها الأراضي، البيوت وحسابات البنوك وغيرها) بمثابة «أملاك غائبين» تنقل ملكيّتها لدولة إسرائيل، ويديرها وصيّ من قبل الدولة.

قوانين تستهدف الاستيلاء على الأرض

تضاف إلى هذا القانون سلسلة قوانين أخرى الهدف منها تعزيز الاستيلاء على الأرض تحديدا، ومنها قانون مكانة المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل للعام ١٩٥٢، وقانون الكيرن كييمت لإسرائيل (الصندوق القومي اليهودي) للعام ١٩٥٣، والميثاق بين حكومة إسرائيل وبين المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض إسرائيل للعام ١٩٥٤، وقانون أساس: أراضي إسرائيل، وقانون أراضي إسرائيل وقانون إدارة أراضي إسرائيل للعام ١٩٦٠، والميثاق بين حكومة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي للعام ١٩٦١.

وتشكل المعركة الحالية التي تهدف إلى سيطرة المستوطنين المدعومين من قبل الحكومة الإسرائيلية على منازل المواطنين الفلسطينيين في حي الشيخ جرّاح بمدينة القدس أحد أبرز مظاهر التواطؤ بين مؤسسات الدولة القضائية والتنفيذية من جهة والمستوطنين من جهة أخرى.

تواطؤ متعدد الأطراف

وإن لم يتم اللجوء لقانون أملاك الغائبين في مسعى سلطات الاحتلال للسيطرة على حي الشيخ جرّاح، كون أهله مقيمين فيه، فإن السنوات الأخيرة - بحسب تقرير لحركة «السلام الآن» صدر في أواخر ٢٠١٨- شهدت جهداً منظماً للمنظمات الاستيطانية مدعومة من قبل مسؤولين في الحكومات الإسرائيلية ومن قبل ما يسمى «الوصي على أملاك الغائبين»، لتحقيق هذه الغاية مستندين في كل القضايا المرفوعة أمام المحاكم الإسرائيلية على قانون «الشؤون القانونية والإدارية للعام ١٩٧٠»، والذي يتضمن في تفسيراته منح أشخاص الحق في «استعادة» أملاك غير مسكونة، كانت مملوكة لهم قبل العام ١٩٤٨ أو الحصول على تعويض إن كانت هذه الأملاك مسكونة.

قانون عنصري

ويتيح القانون فقط لليهود الذين يدعون أنهم خسروا أملاكا خاصة بهم في القدس الشرقية، لأنها وقعت تحت سيطرة الأردن العام ١٩٤٨، المطالبة باستعادة هذه الأملاك، ولا يسري القانون على غربي القدس، وهذا يعني أنه يسري على اليهود الذي تركوا القدس الشرقية، ولا يسري على الفلسطينيين الذين هُجّروا من غربها.

وحسب تقرير «السلام الآن» فإن قراءة في بروتوكولات العملية التشريعية التي مر بها مشروع قانون «الشؤون القانونية والإدارية للعام ١٩٧٠» قبل إقراره، تظهر أن أعضاء الكنيست الذي طرحوا مشروع القانون كانوا يسعون إلى خلق وضع يتيح لليهود فقط «استعادة» أملاك غير مسكونة، أو الحصول على تعويض مالي إذا كانت مسكونة. ورغم أن أعضاء الكنيست أشاروا إلى العلاقة الخاصة (الانتماء) بين السكان ومساكنهم، إلا أن القانون والمنظومة التي أقيمت من أجل تطبيقه من قبل الوصي على أملاك الغائبين يتم استغلالها من قبل مستوطنين لا توجد بينهم وبين المالكين الأصليين (اليهود) أي علاقة. أي أنه تمت إقامة منظومة تستغل هذا القانون من أجل السيطرة ليس فقط على الأملاك غير المسكونة، بل أيضاً على الأملاك المسكونة من قبل فلسطينيين، ونقل ملكية هذه العقارات إلى المستوطنين.

وتؤكد «السلام الآن» أن هذه العملية باتت إجراء حكومياً ومحاولة لعرض القضية وكأنها «خلاف شخصي بريء» من أجل استعادة أملاك خاصة. ورغم أن اليهود الذي كانوا يسكنون هذه الأملاك قبل العام ١٩٤٨ حصلوا على مساكن بديلة من قبل الحكومة الإسرائيلية، لكنهم أيضا حصلوا في السنوات الأخيرة على تعويضات من المستوطنين، بهدف خدمة الأيديولوجيا الاستيطانية الساعية إلى طرد الفلسطينيين وإحلال اليهود مكانهم، عبر ادعاء المستوطنين ملكية هذه البيوت.

فانتازيا قانونية منفصلة عن الواقع

كما يشير التقرير إلى المعضلة التي وجدت إسرائيل نفسها في مواجهتها بعد توسيعها مساحة القدس بضم ٧٠ كيلومترا مربعا لها العام ١٩٦٧. إذ بات على القضاء الإسرائيلي معالجة أمر سكان القدس الفلسطينيين، وذلك عبر فانتازيا قانونية من الصعب جدا تخيلها، لانفصالها عن أي واقع ممكن. فمثلا يعتبر القانون الإسرائيلي سكان القدس الفلسطينيين «مقيمين دائمين» بناء على قانون دخول إسرائيل، وكأنهم آتون إليها لزيارة أقارب لهم، وليست هي - إسرائيل- التي جاءت إليهم - كقوة احتلال- وهم المواطنون في مدينتهم. وكذلك يسري الأمر على قانون الغائبين الذي تم فرضه على فلسطينيي القدس الذين يسكنون الضفة، وقد يكونون على بعد أمتار عن أملاكهم التي تمت مصادرتها.

ومثل هاتين الحالتين جاء قانون «الشؤون القانونية والإدارية للعام ١٩٧٠»، ليخلق الوضع التالي: السكان الفلسطينيون الذين يسكنون في بيوت كانت مملوكة ليهود قبل العام ١٩٤٨، يتم النظر إليهم باعتبارهم مستأجرين محميين، وينظر إلى المستوطنين باعتبارهم مالكي هذه البيوت، لتتعامل المحكمة مع القضية وكأنها خلاف مدني بين مستأجر (فلسطيني) ومالك (يهودي). نشير هنا إلى الملاحظة أعلاه بأن المستوطنين الحاليين الساعين للسيطرة على الشيخ جرّاح لا علاقة تربطهم باليهود الذين قد يكونون سكنوا في البيوت قبل العام ١٩٤٨.

القانون يسري على الفلسطينيين في القدس الشرقية

وعن عنصرية القانون من خلال سريانه فقط في القدس الشرقية، يشير التقرير إلى أن ٢٠ ألف فلسطيني هربوا او أجبروا على الهرب من غربي المدينة، فيما هرب أو أجبر على الهرب ٢٠٠٠ يهودي من شرقها، خاصة من الحي اليهودي في البلدة القديمة. وطالما أن الأمر يتعلق بالأملاك، فإن القانون يفترض أن يكون قد وضع لمعالجة ما يراه ظلما تاريخيا حل باليهود، عبر إعادة أملاك اليهود لأصحابها الأصليين. لكن هذا القانون خلق الوضع التالي: في مدينة واحدة ونتيجة للحرب ذاتها توجد فئتان سكانيتان، كلتاهما فقدتا أملاكهما نتيجة للحرب العام ١٩٤٨، لكن مجموعة قومية واحدة فقط لها الحق لتعديل الظلم التاريخي عبر استعادتها أملاكها، والمجموعة الثانية التي تقيم على بعد مئات الأمتار فقط من أملاكها في غربي المدينة، لا تستطيع استعادة هذا الأملاك، وهذه هي الخطيئة القديمة لقانون «الشؤون القانونية والإدارية للعام ١٩٧٠».

جدل في الكنيست قبل خمسة عقود

عند التمعن في النقاش البرلماني حول القانون العام ١٩٦٨ حسب أرشيف الكنيست، نجد أن الجدل حول القراءة الأولى تضمن تحفظات لأعضاء كنيست منهم شموئيل تمير الذي قال «إن أساس تحفظي يأتي من حقيقة أن القانون لا يتطرق إلى أملاك سكان القدس الشرقية وغربها وأجزاء أخرى من أرض إسرائيل. لا يمكننا أن نمسك الحبل من الطرفين. فإن كانت القدس هي دولة إسرائيل وسكانها هم سكان إسرائيل، فلا يمكننا خلق وضع يكون فيه بعضنا (يقصد الفلسطينيين) ماشيا في شوارع القطمون وتنزل دموعه ويرتفع ضغط دمه وهو يتساءل: لماذا لا أستطيع استعادة أملاكي هذه، ولماذا لا أستطيع أن أحصل على تعويض مقابلها؟ هذا الأمر لا يمكن أن يكون مقبولا من ناحية سياسية ولا مدنية ولا أخلاقية».

أما عضو الكنيست أوري أفنيري فقال: «ما هو الفرق بين بيت في البلدة القديمة وبين بيت في المناطق المهملة في أبو طور وبين بيت في رحافيا؟ لماذا لا يعاد للعربي الذي بات مواطنا في دولة إسرائيل بيته في رحافيا؟... لماذا لا يتم تعويضه؟... أي نوع من الأخلاقيات هذا: اليهودي الذي كانت له أملاك في البلدة القديمة سيستعيدها بهذا الشكل أو ذاك، أما العربي الذي كانت له أملاك في غرب القدس فلن يستعيدها، إن كنا نتحدث عن العدالة - فالعدالة لكل فرد، أما إذا كان الحديث عن مصادرة، وعن نقل أملاك مجموعة قومية لمجموعة قومية أخرى، فهذا أمر مختلف تماما، هذا حقا لا تنطبق عليه المعايير الأخلاقية».

ويشير التقرير إلى أنه لم تسجل حالة واحدة عاد فيها يهودي من الذين كانوا يسكنون بيوتا قبل العام ١٩٤٨ وخرجوا منها، إلى هذه البيوت، بل يستغل «الوصي على أملاك الغائبين» والمستوطنون هذا القانون للاستيلاء على المنازل المأهولة بفلسطينيين حاليا.

عملية منظمة وممنهجة لطرد الفلسطينيين

بالعودة إلى الدعاوى الحالية، يرى تقرير «السلام الآن» أن كل ما يحدث ليس من قبيل الصدفة، وليس من باب أنه خلاف على أملاك، بل هو عملية منظمة وممنهجة تهدف إلى تنفيذ فرض عملية طرد لأحياء فلسطينية كاملة. والهيئات التي تقف وراء هذه الدعاوى (المنظمة الاستيطانية عطيرت كوهانيم التي تنشط في البلدة القديمة وفي بطن الهوا، وشركة «نحالات شمعون» التي تعمل في الشيخ جرّاح، ومنظمات استيطانية أخرى) ليست لها أي صلة بسكان الأملاك الأصليين من اليهود، بل تبحث عن ورثة هؤلاء السكان الأصليين وتشتري منهم أملاكهم وترفع دعاوى لإخلاء هذه الأملاك من منطلقات أيديولوجية ولرغبة قادة هذه المنظمات بإقامة مستوطنات في قلب الأحياء الفلسطينية. وفي حالات أخرى فإنهم تمكنوا من العثور على أضرحة يهودية من حقب سابقة وبدأوا يتصرفون بالنيابة عنهم. ويلعب الوصي على أملاك الغائبين دورا مهما في مساعدة المستوطنين بطرق عديدة، وقد يعمل بنفسه في عملية إخلاء الفلسطينيين من مساكنهم. فهمّ الوصي الأول هو الاهتمام قبل أي شيء بمصالح المالكين الأصليين (من اليهود)، أما الفلسطينيون الذين يعيشون في هذه الأملاك فهم بالنسبة له مجرد أصحاب حقوق مقيدين بشروط، في أفضل أحوالهم.

«الوصي» شريك للمستوطنين

يشير التقرير إلى حجم تواطؤ «الوصي على أملاك الغائبين»، في قضية محاولة المستوطنين الاستيلاء على أملاك عائلة أبو ناب، إذ خسر المستوطنون إحدى الدعاوى لأنهم لم يتمكنوا من تحديد الحدود الدقيقة للعقار الذي يدعون ملكيتهم له، وفي الفترة بين صدور الحكم هذا والنظر في الاستئناف ضده، أصدر «الوصي على أملاك الغائبين» شهادة إعفاء معدلة وضع فيها الحدود الدقيقة للعقار، ممكنا بذلك المستوطنين من تحقيق فوز في القضية، تم في إثره إخلاء عائلة أبو ناب الفلسطينية من بيتها. واعتمادا على شهادة الإعفاء المعدلة التي أصدرها «الوصي على أملاك الغائبين»، قدم المستوطنون تسع دعاوى ضد عشرات العائلات الفلسطينية.

في قضية أخرى باع «الوصي على أملاك الغائبين» العام ٢٠٠٥ أربعة عقارات للمستوطنين بسعر منخفض ومن دون نشر عطاء (مزاد علني) بذلك. ولو كان سلوكه عن حسن نية، لكان عليه الإعلان عن المزاد العلني الذي يتيح للفلسطينيين الساكنين في العقارات الأربعة أيضاً المنافسة فيه من أجل شرائها. لكنه وفي الظلام أقدم على بيع العقارات التي يعيش عليها مئات الفلسطينيين في بطن الهوا للمستوطنين الذي يطالبون بإخلاء الفلسطينيين لإحلال المستوطنين مكانهم.

في المعركة الحالية في الشيخ جرّاح، لخصت مواجهة قصيرة بين فتاة فلسطينية من سكان الحي المهددين بالإخلاء ومستوطن يسعى للسيطرة على بيوت الحي الوضع القائم في المدينة. قالت الفتاة للمستوطن: «لقد سرقت بيتي»، فرد عليها هذا المستوطن قائلاً: «إن لم أسرقه أنا فسيسرقه [مستوطن] غيري»!

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

عن أثر النشاط المناهض لسياسة إسرائيل في الجامعات الأميركيّة

فعالية مناصرة لفلسطين في جامعة براون الأميركية. (أرشيفية، عن موقع «ميديل ايست مونيتور»)

كتب محمد قعدان:

«المجتمع الأميركي يتغيّر، يمكنكم ملاحظة ذلك (..) أستطيع تأكيد ذلك بنفسي، فقبل عشرة أو خمسة عشر عاماً، إذا كنت سألقي محاضرة في أي جامعة عن فلسطين وإسرائيل، كان يجب أن أحظى بتأمين من الشرطة. هذا تغيّر تماماً الآن، وهو تغير مهم جداً. أعتقد أن هذا التطور سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تغيّر ملموس في السياسة الخارجيّة الأميركيّة» (نعوم تشومسكي، مقابلة على قناة «ديموقراطيّة الآن»، نيسان ٢٠١٩)

في العام ٢٠٠٤ تأسست «الحملة الفلسطينيّة للمقاطعة الأكاديميّة والثقافية لإسرائيل» (PACBI)، وتلا ذلك نداء المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ لحملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها المعروفة بـ «BDS»، حيث قامت أكثر من ١٧٠ شخصيّة ومنظمة مجتمع مدني فلسطينية بإطلاق نداء عالمي. وبرز خطاب الحملة الفلسطينيّة المعتمد على حقوق الإنسان في قطاعاتٍ أميركيّة واسعة، وخصوصاً عند الجيل الشابّ، حيث تشير نتائج الإحصائيات الصادرة من عدة مؤسسات منها «معهد غالوب» و«معهد بروكينغز» وغيرهما إلى أرقام «مثيرة للقلق الإسرائيلي» فيما يخصّ التأييد تجاه إسرائيل والفلسطينيين ضمن مختلف فئات المجتمع الأميركي. وأشارت نتائج الاستبيان الذي أجراه معهد «PEW» إلى تراجع كبير في نسب التأييد لإسرائيل في القطاعات الشابة المولودة بعد العام ١٩٨٠، حيث تراجعت نسبة التأييد لإسرائيل خلال الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٦ من ٥١٪ إلى ٤٣٪، في مقابل ارتفاع نسبة التأييد للفلسطينيين من ٩٪ إلى ٢٧٪ خلال الفترة نفسها.

وهذا يبيّن أن المقاطعة الأكاديميّة والنشاطات التي تنحو لنزع الشرعيّة عن سياسات إسرائيل والصهيونيّة في أوساط الجامعات الأميركيّة، تزداد وتتكثّف في الحجم والأثر، ما أدى إلى حالةٍ قلق عند الجهات الداعمة لإسرائيل، وأيضاً الجهات والمراكز البحثيّة والجامعات والمؤسسة الإسرائيليّة.

في هذا التقرير، سأقدّم ملامح من أثر المقاطعة وردود الفعل الاسرائيليّة وما هي الآليّات التي اقترحت لمكافحة نشاطات حملة «BDS» والمنظمّات الطلابيّة الفلسطينيّة الأخرى.

أثر نشاط المقاطعة

وردَ في تقرير «رابطة مكافحة التشهير» (Anti-Defamation League) في العام ٢٠١٩، أن «الهستيريا المحيطة بالنشاط المناهض لإسرائيل في الحرم الجامعي غير مبرّرة. فلا يعاني الطلاب اليهود من الاضطهاد على أساس يومي، والاعتداءات الجسدية نادرة جداً»، حيثُ أن التأثير الأساس للنشاط المعادي للصهيونيّة واسرائيل وخصوصاً نشاط حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (B.D.S)، يرتكز بشكل أساس على الساحل الشرقي. ومع ذلك، يوضّح التقرير أن على الطلبة اليهود في مئات الجامعات الذي يعتبرون أنفسهم مرتبطين بالمنظمّة الصهيونيّة العالميّة أو بدولة اسرائيل، التعاطي مع الواقع الجديد الذي خلقته النشاطات التي تنزع شرعيّة سياسة إسرائيل في كافّة تشعباتها.

ولفتَ تقرير آخر للبروفسور مريم آلمان، مديرة «رابطة مكافحة التشهير»، والصادر مؤخراً عن «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي، إلى أنه منذ عقدين وفي مؤتمر «المنظمات والجمعيّات غير الحكومية» الذي عقد في العام ٢٠٠١ في جنوب أفريقيا، أطلقت الدعوة إلى عزل إسرائيل دولياً، ولا تزال هذهِ الدعوات قائمة لمقاطعة إسرائيل وإدانتها وفرض عقوبات بانتظام في معظمِ الجامعات الأميركيّة. وأحالت إلى أن استمرار النشاط لنزع الشرعية عن سياسة إسرائيل، يؤدي في العديد من الجامعات اليوم إلى تعرّض الطلبة اليهود [المعتنقين للفكرِ الصهيونيّ] للإهانة وإطلاق أوصاف عليهم مثل «الإمبرياليين» و«العنصريين» وحتى «النازيين» و«أنصار الفوقيّة اليهوديّة» وأثّر ذلك على سمعتهم في الجامعة وعدم قبولهم لمناصب قياديّة وإداريّة مهمّة في الجامعة، بسبب علاقتهم مع الفكر الصهيونيّ وإسرائيل. بالمقابل، وصفت آلمان ذلكَ بـ«الأعمال التخريبيّة» و«اللاساميّة»، مع العلم أن النشاطات تحوي في داخلها ناشطين يهودا، ناهيك عن أنها تشدّد دائماً على معاداة ونزع الشرعيّة عن الصهيونيّة وفصلها عن اليهوديّة، والتقرير يبيّن ذلك، إلا أنه يوازي بينَ معاداة الصهيونيّة ومعاداة الساميّة.

وذكرت آلمان أن «خوف الطلاب اليهود في الجامعات الأميركيّة يزداد من الكشف عن هويتهم ودعمهم لإسرائيل، خشية استبعادهم من الحياة الجامعية والأنشطة التي تهمهم». كما أن أنشطة حركة المقاطعة (BDS) تحاول بشكلٍ دائم استبعاد الطلاب اليهود الصهاينة من المشاركة في مجموعات تعمل من أجل القضايا التقدمية في الحرم الجامعيّ، وتصل وفقاً للتقرير «إلى الدعاية الفاحشة التي تشوه سمعة المنظمات اليهودية [الصهيونيّة] الأميركية، بما في ذلك ‹رابطة مكافحة التشهير›، وغيرها، لمنع أو تقييد أنشطتهم في الحرم الجامعي».

وذكرت على سبيل المثال أنه «بعد مقتل جورج فلويد في العام ٢٠٢٠، تعزّز التحالف بين مؤيدي «BDS» وحركة «Black Lives Matter»، مما ساهم في تزايد وتيرة نظريات المؤامرة ضد اليهود وفقاً للتقرير، مثل الأحداث والحملات التي تركزت على اتهامات كاذبة بأن «المنظمات اليهودية [الصهيونيّة] الأميركية تدفع لإسرائيل، من أجل إعداد قوّات الشرطة الأميركية للتصرّف بطرق غير إنسانية».

وأيضاً استطاعت حركة المقاطعة ونشاطات نزع الشرعيّة عن الصهيونيّة وسياسة دولة اسرائيل الوصول إلى المحاضرات والغرف الدراسيّة في الجامعات، مما يعطي شرعيّة أكاديميّة ومعرفيّة لنقدِ الصهيونيّة وإسرائيل. وتجد آلمان مُشكلةً في تعبير المحاضرين عن آرائهم المعادية لإسرائيل وتصفها بأنها في كثير من الأحيان «مواد سامّة معادية لإسرائيل في المجلات العلميّة الرائدة، والتي يقوم بمراجعتها الزملاء الباحثون (Peer reviewed)»، وأضافت أن الأقسام الأكاديميّة تموّل بشكل متزايد الأحداث والفعاليّات التي «تشيطن إسرائيل»، وتشجّع وتمجّد «العنف تجاه المواطنين الإسرائيليين أو الدعوة إلى القضاء على الدولة اليهودية»، مما يبيّن أثر هذهِ النشاطات والحملات الفلسطينيّة التي بدأت منذُ عقدين.

وقامت الهيئات التدريسيّة في إثر الحملات الفلسطينيّة والنشاطات الطلابيّة، بالدعوة علناً إلى المقاطعة الأكاديميّة لإسرائيل ومؤسساتها البحثيّة، في إطار النقابات والحرم الجامعي، ومن المهمّ الإشارة إلى أنهم غير مستعدين للتوصيةِ على طلابٍ بشأنِ الدراسة في إسرائيل. ومن جهةٍ أخرى، ففي إثر الأجواء السائدة في دعم الفلسطينيين ومقاطعة إسرائيل قد تجد محاضرين وخصوصاً المبتدئين الذين لا يتمتعون بالحماية التي توفرّها المؤسسة لمن هُم أكثر خبرةً وأصحاب مناصب عالية، يتعمدون إخفاء مواقفهم المؤيدة لإسرائيل حتى لا يضروا بترقيتهم. وازدادت حالات الإقصاء والمضايقات لأعضاء هيئة التدريس اليهود المؤيدين والمتعاطفين مع إسرائيل.

القلق الإسرائيلي وآليات مكافحة «اللاساميّة الجديدة»!

يزداد القلق الاسرائيليّ بعد انتشار واتساع النشاطات التي تعمل على نزع شرعيّة سياسة إسرائيل في المؤسسات الأكاديميّة خصوصاً لكونها مركزاً طبيعياً للحوار والنقاشات السياسيّة التي تؤثر على أجيالٍ كاملة من قياداتٍ سياسيّة مستقبليّة وأوساط ثقافيّة عالميّة وتقنيين وأصحاب شركات وغير ذلك من إمكانات التأثير التي تبدأ من المساحات الأكاديميّة. ولفتَ تقرير لـ«معهد دراسات الشعب اليهوديّ» تحت عنوان «الحرم الجامعي في الولايات المتحدّة ونزع الشرعيّة عن إسرائيل- في المنظور»، أن العناصر المعادية لإسرائيل أثبتت قدرتها في التعامل مع هذهِ المساحات والاستثمار في الطلبة، لإقناعهم وإثارة المشاعر المعادية لإسرائيل، حيثُ أن الولايات المتحدّة تملك حريّة في أوساطها الأكاديميّة.

وأوضحَ التقرير أن فشل حركة المقاطعة «BDS» في التأثير بشكلٍ ملموس على الاقتصاد في إسرائيل والعلاقات الخارجيّة، يبقى مسألة راهنة وغير مضمونة، بسبب أن القلق يزداد حينما ننظر إلى أن الجامعات الأميركيّة ومنها الأكثر جودةً وشأناً، قد تخرّج قادة الغد وصانعي السياسات، ويؤدي ذلك إلى سياساتٍ جديدةٍ تجاه إسرائيل، و«يكمن التهديد في التآكل العامّ والتدريجيّ لشرعية إسرائيل في الولايات المتحدة، والذي قد ينتشر إلى الرأي العام الأوسع». وخلص التقرير إلى أنه «في نهاية المطاف، ومن دون الدعم الأميركي لمعارضةِ هذهِ النشاطات، من الممكن أن تتحوّل هذهِ المحاولات لنزع الشرعية، مثل حملات ‹BDS›، إلى شعبيّة أكثر وتحقّق نجاحات أكثر، وفي إثر ذلك من الممكن أن تصبح إسرائيل دولة منبوذة في المجتمع الدولي، مثل جنوب أفريقيا في أيام الفصل العنصري».

أما عن المقترحات والتوصيات لمكافحة الانتشار الواسع لهذهِ النشاطات والحملات، فكتبت آلمان في التقرير الصادر عن «معهد دراسات الأمن القومي»، أن على السلطات والمؤسسات الأكاديميّة الأميركيّة، مثل «مجلس الشيوخ الأكاديمي»، معالجة «مسألة التلقين العقائدي في الفصول الدراسية (المحاضرون الذين يستخدمون مناصبهم الأكاديمية لتعزيز أجنداتهم الشخصية ضدّ إسرائيل) واستخدام القنوات والموارد الجامعية، المواقع الرسمية، والقوائم البريدية، واجتماعات الإدارات، لنشر الدعاية الإسرائيلية». وهي تقترح فحص وإعادة النظر في المنح الدراسيّة عند الجامعات والمجلّات الأكاديميّة التي تركّز على بحث ونشر موادّ حول القضيّة الفلسطينيّة والاستعمار والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتصفها بأنها «غير مهنيّة ومعادية للساميّة».

ودعت لتطوير الموادّ والورشات والتدريبات حول موضوع «اللاساميّة» [وهي تقصد المضامين والممارسات المعادية لإسرائيل والصهيونيّة ولا تشير إلى اللاساميّة الحقيقيّة المنتشرة بينَ نشاطات اليمين المتطرّف المعادية لليهود والمؤيدين للصهيونيّة] لزيادة الوعي عند الطلبة والهيئة التدريسيّة على حدٍ سواء، مما يجعل من نقدِ إسرائيل والصهيونيّة «جريمةً» موازية للعنصريّة ضدّ اليهود والسود وغيرهم من الأقليّات.

وفي الدراسة التي نشرها «معهد دراسات الشعب اليهوديّ» تحت عنوان «حملة نزع الشرعية الدولية ضد إسرائيل»، حدّدت أربع مهام مركزيّة لمكافحة الحملة الدوليّة للمقاطعة، وخصوصاً الأكاديميّة:

أولاً، حملة واسعة ضدّ الجهات التي تعمل لنزع الشرعية، وهي هيئات وأفراد من الذين يسعون لخلق وتطوير ونشر موادّ نزع الشرعية عن إسرائيل، وأنصارهم الأساسيين النشطين. واعتبرَ التقرير أن «الحملة ضد هؤلاء هي في صميم الحرب على ظاهرة نزع الشرعية وتتطلب استراتيجية هجومية، فضح نواياهم الحقيقية واسمهم والتشهير بهم»، ودعت أيضاً إلى إطلاق تشريعات تجعل أنشطتهم غير مشروعة، ورفع دعاوى قضائية على أسس مختلفة، والكشف عن مصادر تمويلهم، والضغط على البنوك لإغلاق حسابات «BDS»، والمقاطعات المضادّة.

ثانياً، تسليط الضوء على العوامل التي تساعد وتساهم في حملة نزع الشرعية، والمبادرة إلى «إنشاء خطاب نشط من شأنه الكشف عن الدوافع غير الحقوقيّة وراء ظاهرة نزع الشرعية، وشحذ وتوضيح الخطوط التي تفصلها عن النقد المشروع» لمحاولة سحب الشرعيّة القانونيّة من حملة المقاطعة، وإظهارها على أنها «نشاط عنصريّ ومعادٍ لليهود».

ثالثاً، يوصي التقرير بالانتباه إلى أن الرأي العام الدولي هو ساحة مهمّة للنشاط المضادّ بسبب أن معظمه يفتقر إلى المعرفة أو الاهتمام بالصراع الفلسطيني- الاسرائيليّ، إلا أنه «يخضع لغسيل أدمغة ممنهج ضد إسرائيل، والعمل داخل هذا الجمهور المستهدف، بشكل أساس ينعكس في دائرة صورة إسرائيل دولياً، وينبغي منعه نحو الانجراف إلى نزع الشرعية».

رابعاً، إيجاد شركاء محتملين في مكافحة نزع الشرعية، وأضاف التقرير أن «من المهم البحث عنهم وتشجيعهم وربطهم بشبكة لمكافحة المحاولات التي تعمل على نزع الشرعية عن إسرائيل» وموضّحاً أن جمهور الهدف يجب أن يكون شركاء غير يهود وليبراليين للعملِ من أجل تطوير وتقوية المؤيدين على المستوى الشعبيّ.

لجان التحقيق الرسمية في إسرائيل: إعادة إنتاج الرواية الرسمية وصكوك غفران لتبرئة الدولة من جرائمها!

كتب عبد القادر بدوي:

أعادت حادثة جبل الجرمق الأخيرة التي أسفرت عن مقتل ٤٥ إسرائيلياً من التيار الحريدي الأنظار إلى ظاهرة «لجان التحقيق الرسمية» في إسرائيل. إذ تصاعد خلال الحادثة، وأكثر بشكلٍ لاحق، الخطاب الإسرائيلي الرسمي والمجتمعي الداعي لتشكيل لجنة تقصّي حقائق حول ما جرى، وهو ما يُصطلح عليه إسرائيلياً «لجان التحقيق الرسمية»، وهي ظاهرة نجد لها امتداداً عبر تاريخ التشكّل الدولاني للمنظومة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية في فلسطين منذ مطلع القرن الماضي، وبالذات منذ العام ١٩٤٨ الذي شهد ذروة هذا التشكّل، ممثلاً بالإعلان الرسمي عن ذلك، والاعتراف الدولي الذي تبعه، وما رافق هذا الإعلان من مجازر ارتكبتها العصابات الصهيونية، المنظّمة والمسيّسة، بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني، تسبّبت بخراب الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين المُمتدّ على كافة الصُعد.

بداية يُمكن اعتبار لجان التحقيق الرسمية في الدول تعبيراً عن بيروقراطية الدولة الحديثة، وهو الأمر الذي شغل حيّزاً مهماً في كتابات العديد من الفلاسفة والمنظّرين. [١] هذا الأمر يُظهرها، أي الدولة الحديثة، ككيان مُحايد في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تعتليها وتُديرها، وتستفيد من ذلك في محاولة نفي هيمنتها وتسلّطها على المجتمع وتشكّلاته السياسية والثقافية والاجتماعية، بصورة متعمّدة غالباً، وكأنها تُدير الصراعات الاجتماعية، بشكلٍ مُحايد وموضوعي، ولمصلحة الجميع، ومن دون أن تكون ظاهرياً طرفاً فيها، أو بالحدّ الأدنى مُسبّباً رئيساً لها. أي أن هذه اللجان هي فعل من «أفعال الدولة» وجزءاً من مَسرحَة عملها السياسي والقضائي.

في الحالة الإسرائيلية يُسيطر على الخطاب الرسمي الإسرائيلي ما يُعرف إسرائيلياً بـ«الخطاب الدولاني- مملختيوت»، الذي يعرّف الدولة كمنظومة عقلانية، ترسم علاقتها مع المجتمع - غير العقلاني والذي لا يُمكن التنبّؤ بأفعاله- بواسطة هذا الخطاب «الدولاني» بصورة تُمكّنها من الاستطراد في مُمارساتها الدولانية، الاستعمارية الاستيطانية في أساسها ومنطلقاتها هنا. ويصوّر بيير بورديو هذا الأمر وكأنها، أي الدولة الحديثة، تُقدّم نفسها ككيان مُحايد- «نقطة نظر مُحايدة»، بين وجهات نظر مختلفة ومُتصارعة تُمثّل المجتمع، تكون خُلاصتها إظهارها خارج الصراعات الأيديولوجية، ومُنزّهة عن التأثّر أو الانحياز لأي طرف أو مصلحة طرفٍ ما، وبهذا المعنى، تُصبح «لجان التحقيق الرسمية» شريكًا في مُلكية- والملكية حصرية هنا لها وللدولة التي شكّلتها فقط- السلطة الخطابية بشكلٍ يُمكّنها من إعادة إنتاج «الحقيقة» الرسمية؛ عبر تحميل «الأخطاء الأخلاقية والبشرية» لأجهزة الدولة وبعض المسؤولين فيها، وتصويرها كـ«أخطاء بشرية» فقط، ناتجة عن ضعف في الأداء الوظيفي، بدلاً من كونها نتاجاً طبيعياً وجوهرياً لعمل أجهزة الدولة، لا سيّما الأمنية منها، تنفي، بشكل مُطلق، منطق الإبادة الذي يحكم خطاب وسلوك دولة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلية في علاقتها مع الفلسطينيين، سكان البلاد الأصليين، وتصِفه بـ«الخطأ البشري»، بشكل يُسهم في إغناء مَسرحَة العمل السياسي والقانوني في إسرائيل. [٢]

تستند «لجان التحقيق الرسمية» في إسرائيل إلى القانون الذي نظّم تشكيلها وآلية عملها ومُخرجاتها؛ وهو «قانون لجان التحقيق للعام ١٩٦٨»، إذ نصّ على أن للحكومة صلاحية تشكيل «لجنة تحقيق» في مسألة ذات أهمية بالنسبة للجمهور، وفي أي قضية عامة تتطلّب توضيحاً، أو في حالات الإخفاق الحكومي، بحيث تقوم هذه اللجنة بالتحقيق في الأمر وتقديم تقرير نهائي للحكومة، التي تمتلك صلاحية توسيع اللجنة أو تقليص موضوع التحقيق. وتتكون اللجنة، وفقاً للقانون، من ثلاثة أعضاء، ما لم تقرّر الحكومة، وبعد التشاور مع رئيس المحكمة العليا، زيادة العدد على أن يكون فردياً، ويترأس اللجنة قاض من المحكمة، على أن تُقدّم اللجنة تقريرها النهائي حول موضوع التحقيق المُشكّلة لأجله في نهاية عملها، وهي أقرب للتوصيات التي تتراوح ما بين التوصية بإغلاق الملف وبين تقديم لوائح اتّهام بحق أجهزة معيّنة أو مسؤولين مباشرين، وتوصياتها «غير مُلزمة قانونياً». مع أهمية الإشارة إلى أن اللجنة غير مخوّلة بنشر نتائج التحقيق «التوصيات»، إذا كان في الأمر ما هو مُتعلّق بأسرار الدولة أو في قضية حيوية أو على صلة مباشرة بالأمن القومي، كما ينصّ القانون على أن للحكومة الحق في تشكيل لجنة تحقيق بشكل سرّي، والإبقاء على أمر تشكيلها ومداولاتها وتوصياتها طيّ الكتمان في حال اقتضت الضرورة، أي إذا كان موضوع التحقيق يتطلّب ذلك. [٣]

ويُمكن تقسيم «لجان التحقيق» الرسمية في إسرائيل إلى قسمين استناداً إلى سبب تشكيلها؛ الأول خاص بالشأن الإسرائيلي الداخلي، والآخر ذو طابع سياسي خاص بالصراع مع الفلسطينيين والأحداث المندرجة تحت هذا الملف. وقد تشكّلت، على مدار العقود الماضية، مجموعة من اللجان في أعقاب الأحداث المختلفة- ربّما لا علاقة لطبيعة الحدث بذلك، وإنما استجابةً لضغط الرأي العام في إسرائيل، أو بسبب ردود الفعل الدولية؛ خاصة اللجان المُشكّلة في الأحداث السياسية.

ومن أبرز «لجان التحقيق الرسمية» التي تشكّلت على مدار العقود الماضية، تلك التي تشكّلت في أعقاب الفشل في حرب العام ١٩٧٣: «لجنة أغرانات»، برئاسة القاضي شمعون أغرانات التي أقرّت بوجود «تقصير» في عمل أركان الجيش وأوصت بإقالة كلّ من رئيس هيئة الأركان في حينه دافيد بين إليعازر ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان» إيلي زعيرا. وخلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإسرائيل في مطلع ثمانينيات القرن المنصرم وانهيار «بورصة تل أبيب»: «لجنة بيسكي»- ١٩٨٣ التي حمّلت المسؤولية لوزيري المالية في حينه، يغئال هوروفيتس ويورام أريدور، وتمخّض عنها توجيه لوائح اتّهام جنائية بعد تقديم التماس للمحكمة العليا. [٤] وفي أعقاب مجازر صبرا وشاتيلا المُرتكبة بحقّ اللاجئين الفلسطينيين أقيمت «لجنة كاهان»- ١٩٨٢ برئاسة القاضي إسحق كاهان، التي لم تُقدّم أي توصية بتقديم شخصية سياسية أو عسكرية للمحاكمة باستثناء توجيه اللوم لأريئيل شارون وزير الدفاع في حينه وإبعاده عن منصبه وتحويله لمنصب آخر، وتحميل مناحيم بيغن مسؤولية «عدم المبالاة» بتفاصيل الأحداث. وكذلك هناك «لجنتا شمغار» برئاسة القاضي مئير شمغار اللتان حقّقتا في مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل، واغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين، ولم تحملا أي توصية ضد أي شخصية سياسية أو عسكرية في حينه وعُرفتا بأنهما «الأكثر تساهلاً» في التعامل مع المستوى السياسي. بالإضافة إلى «لجنة أور» برئاسة القاضي ثيودور أور والتي شُكّلت في أعقاب أحداث تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ التي وقعت في أراضي ١٩٤٨، والتي منحت القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل شهادة براءة من مسؤوليتها عن استشهاد ١٣ مواطناً فلسطينياً خلال هبّة أكتوبر، ولم ترتقِ توصياتها إلى مستوى مواجهة الجريمة المُرتكبة.

وعلى الرغم من أن الغاية من تشكيل لجان التحقيق هي كشف الإخفاقات في مُمارسات السلطة التنفيذية، والتحقيق بعمق في قضايا ذات أهمية «حيوية» بالنسبة للرأي العام الإسرائيلي، وهذا على الأقل ما هو معروفٌ عنها، فإنها تحولت مع الوقت إلى لجان تنشأ بهتافات إعلامية وخطابات كُبرى وتنتهي بردٍ ضعيف، لا يرتقي في معظم الحالات- خاصة تلك اللجان المُشكّلة للتحقيق في جرائم ارتُكبت ضد الفلسطينيين- لمستوى الجريمة المرتكبة، كما ذكرنا في الأمثلة أعلاه. وليس هذا وحسب، بل أصبحت عملية تشكيل «لجان التحقيق» آلية إسرائيلية فعّالة للتحايل على القانون الدولي والإفلات من العقاب وتضليل وخداع الرأي العالمي وتبرئة نفسها وجنودها والمسؤولين العسكريين والسياسيين من الجرائم والمجازر التي شُكّلت، ولم تُشكَّل لأجلها لجان تحقيق، على نحو حوّل هذه اللجان إلى صكوك غفران لتبرئة إسرائيل من جرائمها بحق الفلسطينيين.

أما فيما يتعلّق باللجان المشكّلة للتحقيق في القضايا الإسرائيلية الداخلية؛ فتشقّ «لجان التحقيق الرسمية» طريقها بجدّ نحو توصيات جادّة وحقيقية، وصارمة في أغلب الأحيان، طالما الأمر يتعلّق بالمصلحة الإسرائيلية. وتعمل اللجان في هذه الحالة وكأنها أداة رئيسة لإعادة ثقة الجمهور بالسلطة التنفيذية، ومحاولة صياغة «رواية وطنية» حول موضوع التحقيق، بشكلٍ تُصبح فيه اللجان، أداةً- شكّلتها الدولة التي تصوّر نفسها على أنها «مُحايدة»- تُساعدها في إعادة إنتاج الرواية الرسمية، وتلعب دوراً مركزياً في تشكيل الوعي الخاص بالأحداث التاريخية المعيّنة، وهو ما أكّد عليه بورديو في وصفه لممارسات الدولة الحديثة.

ولعلّ الأيام المقبلة تحمل معها شاهداً حياً على ذلك، في حال تمخّضت عن الدعوات العلنية لتشكيل لجنة تحقيق رسمية في حادثة جبل الجرمق الأخيرة التي أسفرت عن مقتل ٤٥ شخصاً من اليهود الحريديم، موافقة إسرائيلية لتشكيل «لجنة تحقيق رسمية»، والتي كان آخر ما تم التوصل إليه بشأنها هو إقرار المستشار القانوني أفيحاي مندلبليت بعدم وجود مانع قانوني أو عائق تشريعي لتشكيل «لجنة تحقيق».

إجمالاً؛ تُصنّف «لجان التحقيق الرسمية» الإسرائيلية التي تشكّلت في أعقاب بعض الجرائم المرتكبة بحقّ الفلسطينيين أداةً للتحايل على القانون الدولي، مكّنتها من الاستمرار في مُمارساتها الاستعمارية الاستيطانية والاستطراد فيها؛ فهي تصوّر من خلال تشكيل هذه اللجان نفسها ككيان مُحايد، أو كنقطة نظر محايدة بلغة بورديو، كما أوضحنا في البداية، وتمنح السلطة للجنة، تُعيد إنتاج الرواية «الحقيقية» الرسمية الإسرائيلية، مع تحميل المسؤولية لبعض المسؤولين بوصفها «أخطاءً بشرية» لا أكثر، وصرف النظر عن بنية المنظومة التي تولّد بحكم طبيعتها وأهدافها ومنطق عملها (منطق النفي والإبادة) هذه الممارسات، كشرط ضروري للاستمرار، واستبدالها «بالخطأ البشري» كون ذلك، في حال حصوله، يُعتبر مساساً بالرواية الصهيونية الرسمية، وهذا ما تفعله اللجان بشكل رئيس.

هوامش

١. تناول الفيلسوف الفرنسي بيير بورديو هذا الموضوع باستفاضة في حديثه عن عمل "لجان التحقيق" التي تُشكّلها الدول الحديثة في كتابه: عن الدولة، دروس في الكوليج دو فرانس، ترجمة: نصير مروة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).

٢. للمزيد، أنظر/ ي: أنس إبراهيم، "لجان التحقيق في إسرائيل: لجنتا أور وكاهان نموذجاً (١/٦)"، فُسحة: موقع عرب ٤٨، https://bit.ly/3vTgZre.

٣. للمزيد أنظر/ ي: قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٨، https://bit.ly/3bcSJbL.

٤. مدار، "لجان التحقيق الرسمية في إسرائيل بين الماضي والحاضر"، المشهد الإسرائيلي، 09.02.2003، https://bit.ly/3et2Niz.

حادثة «ميرون (الجرمق)»: التجاهل والإهمال وفقدان سيطرة الدولة على «دولة الحريديم»!

كتب سليم سلامة:

متدينون حريديم يتفقدون «ممر الموت» حيث حدث التدافع الدامي. (إ.ب.أ)

لا تزال بعض الأصوات في إسرائيل تثابر، بإصرار، على المطالبة بتشكيل «لجنة تحقق رسمية» في الحادثة التي وقعت في الليلة الواقعة بين ٢٩ و٣٠ نيسان الأخير وهزّت دولة إسرائيل حين أسفرت عن مقتل ٤٥ شخصاً وإصابة العشرات، جراء الاكتظاظ والتدافع الشديدين جداً خلال «الاحتفال» بـ «زيارة قبر الحاخام شمعون بار يوحاي» على جبل الجرمق (ميرون) بمشاركة عشرات الآلاف من اليهود الحريديم.

لكن، رغم أن المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، قد أكد - في رأي استشاري قانوني رداً على سؤال أحد الوزراء - أن لا مانع قانونياً من تشكيل لجنة تحقيق رسمية لهذا الغرض حتى في عهد «الحكومة الانتقالية»، وخصوصاً حيال «ما يبدو واضحاً منذ الآن بشأن مدى تعقيد الحدث، كثرة المتورطين في المسؤولية عنه، كثرة دوائر اتخاذ القرار ومجالات المسؤولية عن الموقع وعن الزيارة، خلفية أداء الدولة وأذرعها المختلفة فيما يخص القبر على مدى سنوات عديدة ماضية» - رغم ذلك، إلا أنه من المستبعد جداً أن تتخذ الحكومة الحالية قراراً - هي الوحيدة المخولة صلاحية اتخاذه - بتشكيل لجنة كهذه، نظراً لما ينص عليه القانون بشأن تركيبتها (برئاسة قاضٍ تعينه المحكمة العليا) وبشأن صلاحياتها (إلزام أي شاهد تستدعيه للإدلاء بإفادته بالمثول أمامها وإلزام أي جهة بتزويدها بالوثائق والمستندات التي تريدها) وآليات عملها (العلنية والشفافية، باستثناء ما يخص «الحفاظ على أمن الدولة») وإلزامية خلاصاتها (التي لا تستطيع الحكومة التهرب منها وتجاهلها وعدم تنفيذها، رغم أن القانون لا يلزمها بتنفيذ التوصيات، العامة والشخصية، بصورة كاملة)، وهو ما يجعل هذه اللجنة الخيار الأهمّ والأخطر من بين الخيارات التي يتيحها القانون الإسرائيلي للتحقيق والفحص في قضايا وأحداث عامة ذات أهمية وانعكاسات جماهيرية.

أما الخيارات الأخرى المتاحة، والتي لا تُلزم خلاصاتها وتوصياتها في أي شيء، فتشمل: تشكيل «لجنة فحص جماهيرية» أو «لجنة فحص برلمانية»، إضافة إلى إمكانية الفحص الذي يمكن أن يجريه مكتب «مراقب الدولة» وإمكانية التحقيق الجنائي المباشر مع أفراد متورطين في الحدث. وهاتان الإمكانيتان الأخيرتان قد أصبحتا قيد التنفيذ الفعلي فيما يخص هذه الحادثة الأخيرة، إذ شرع محققو «وحدة التحقيق مع رجال الشرطة» (ماحَش)، بإيعاز من المستشار القانوني للحكومة، في التحقيق مع رجال الشرطة الذين تواجدوا في المكان وقت وقوع الحدث، بينما أعلن مراقب الدولة، متنياهو أنغلمان، أنه قرر إعداد تقرير مراقبة خاص حول ظروف وملابسات الحادثة المفجعة التي وصفها بأنها «إحدى الكوارث المدنية الأكبر في تاريخ إسرائيل»، مؤكداً أنه «حادث كان بالإمكان منعه وتجنب وقوعه» ومذكّراً بأن مكتب مراقب الدولة كان قد نشر تقريرين خاصين عن «قبر الحاخام شمعون بار يوحاي»، في العامين ٢٠٠٨ و٢٠١١، أشارا إلى «سلسلة من النواقص والخِلال التي لو كان قد تم إصلاحها، لكان بالإمكان منع وقوع هذه الكارثة». ولهذا، أوضح أنغلمان أن الفحص الذي سيجريه مكتبه سيشمل «أداء السلطات والأذرع الحكومية المختلفة، بما فيها أذرع تطبيق القوانين، إدارة موقع القبر على مرّ السنوات الماضية وطريقة التحضير والاستعداد لمثل هذه النشاطات والمناسبات الدينية والعامة الجماهيرية في إسرائيل».

يشير كلام مراقب الدولة هذا إلى حقيقة يتداولها كثيرون في إسرائيل منذ وقوع هذه الحادثة ومؤداها أن ما حصل كان بمثابة «وقائع موت مُعلَن»، كاسم رواية غابرييل غارسيا ماركيز، وأن جميع الإشارات التنبيهية/التحذيرية من مغبة وقوع هذه «الكارثة» كانت مكتوبةً بعناوين عريضة جداً على جدران مكشوفة وشاهقة مختلفة في إسرائيل، إلا أن أياً من المسؤولين ومن السلطات المختصة والحكومية المسؤولة لم يعرها أي انتباه ولم يأخذها على محمل الجدية الذي تحتمه المسؤولية، وهو ما يُضاعف مسؤولية هؤلاء وتلك ويرفعها إلى درجة من الخطورة تثير شديد القلق لدى هؤلاء ينعكس، الآن، في المماطلة والتسويف حتى الرفض التام لتشكيل «لجنة تحقيق رسمية» ومحاولة الاستعاضة عنها بإعلان «يوم جِداد وطني» يرمي، بصورة خاصة وواضحة، إلى التمويه من جهة وإلى إظهار وِحدة مفتَعلة ومزيفة من جهة أخرى.

هذا الكلام، الكثير والعالي والحاد، عن العناوين الصارخة التي كانت مكتوبة على الجدران يتضمن تأكيداً على أن «لجنة التحقيق الرسمية» في حال تشكيلها، إن تقرر تشكيلها أصلاً، لن تضيف جديداً ولن تكشف أكثر مما هو معروف وبائن؛ لكنّ هذا الكلام يبقى أحد ثلاثة عناوين مركزية كبيرة تتصدر المشهد، التلخيصي والتحليلي خصوصاً، بشأن ما حصل في تلك الليلة. أما العنوانان الآخران فهما: الأول - أن ثمة قائمة من «مصادر الخطر» التي إن لم تُسارع الدولة وأجهزتها الرسمية المختلفة إلى معالجتها ونزع الفتيل منها، فمن شبه المؤكد أن تنتهي ليس إلى ما انتهى إليه التجاهل والإهمال في قضية «قبر الحاخام شمعون بار يوحاي» فحسب، بل إلى نتائج كارثية أكثر خطورة وفداحة بكثير؛ والثاني - أن ما حصل على «جبل الجرمق» قد حصل «خارج نطاق السيادة الإسرائيلية... في حيّز تنازلت عنه دولة إسرائيل من غير حرب»، بتعبير أحد المحللين الإسرائيليين، وهو التجسيد المأساوي لواقع «الحكم الذاتي» الذي يتمتع وينعم به جمهور المتدينين الحريديم وحقيقة تشكيلهم «دولة (الحريديم) المستقلة في داخل دولة إسرائيل». وهو الأخطر والأبعد أثراً من بين العناوين الثلاثة المذكورة آنفاً.

تجاهل وإهمال مستمران برغم التحذيرات

ما سقناه عن لسان مراقب الدولة أعلاه، وتأكيده أنه «كان بالإمكان منع هذا الحادث وتجنب وقوعه» لو أنه جرى «معالجة وإصلاح سلسلة من النواقص والخلل» التي أشار إليها تقريرا مراقب الدولة من العامين ٢٠٠٨ و٢٠١١، هو جزء يسير جداً فقط من سيول ما قيل وكُتب في إسرائيل عن التجاهل والإهمال المستمرين منذ سنوات عديدة، رغم التحذيرات الكثيرة والمتكررة من طريقة تنظيم «الزيارة»، سيرها ومجرياتها، سنوياً، رغم أنها تعتبر الحدث الجماهيري الأضخم الذي يجري في إسرائيل بصورة سنوية، إذ تبلغ أعداد المشاركين فيها عشرات الآلاف الذين يُحشرون في حالة من الاكتظاظ الشديد جداً في مساحات ضيقة نسبياً وسط غياب سبل الوصول السريع إلى هناك في حالات الطوارئ الاضطرارية.

يشار إلى أن هذه «الزيارة» إلى باحة ضريح الحاخام شمعون بار يوحاي، الموجود في قرية ميرون على جبل الجرمق، تُنظَّم سنوياً بالتزامن مع «عيد الشعلة» العبري، إذ يجري إحضار كتاب توراة قديم من بيت عائلة «عبو» في مدينة صفد، وهو كتاب قديم تحتفظ به العائلة، إلى مقام الضريح المذكور في قرية ميرون التي تبعد بضعة كيلومترات عن مدينة صفد، ويتوافد إليها عشرات آلاف اليهود من المتدينين، وخصوصاً الحريديم، وغيرهم، حيث تقام مراسم إيقاد الشعلة المركزية ثم ينخرط المشاركون في حلقات الرقص وسط أهازيج وأناشيد دينية وشعبية، إحياءً لذكرى «تمرد بار كوخبا»، أي التمرد اليهودي بقيادة شمعون بار كوخبا ضد الإمبراطورية الرومانية. و«عيد الشعلة»، المسمى «لاغ بَعومِر» بالعبرية، يحلّ بعد عيد الفصح العبري بـ ٣٣ يوماً، ومن هنا اسمه الذي يعني «اليوم الثالث والثلاثون لتعداد أيام العومر». ويرجح الاعتقاد أن «لاغ» (كما تُلفَظ بالعبرية) هي حرفا اللام والجيم العبريان اللذان يشيران إلى الرقم ٣٣ (ل - ٣٠؛ ج - ٣)، بينما كلمة عومِر العبرية هي التي تقابلها بالعربية كلمة «غمر» التي تعني حزمة السنابل بعد الحصاد. والمقصود بهذا هنا هو فريضة جمع بواكير حزم السنابل لدى بدء حصاد القمح، والتي كانت تُقدَّم إلى الكهنة في «الهيكل المقدس» في أول أيام عيد الفصح العبري ويبدأ العدّ لسبعة أسابيع تنتهي بحلول «عيد الأسابيع» (شفوعوت) المعروف، أيضاً، بـ «العنصرة» أو «عيد الحصاد» أو «عيد نزول التوراة».

أما «ميرون» فهي قرية فلسطينية تقع على بعد خمسة كيلومترات إلى الغرب من مدينة صفد، احتلتها عصابات «الهاغناه» ضمن عملية «يفتاح» يوم ١٠ أيار ١٩٤٨ فدمّرتها بالكامل وهجّرت أهلها وأقامت على أنقاضها «موشاف» (تعاونية زراعية) ميرون، على جبل الجرمق المسمى بالعبرية «هار (جبل) ميرون».

كما ذكرنا، شكلت الحادثة في «ميرون»، بكل خلفياتها ومجرياتها، مناسبة للتعبير عن القلق الشديد من جراء الإهمال والتجاهل المستمرين في معالجة «مصائر أخرى» لكوارث محتملة، قد تكون نتائجها أشد خطورة وفداحة بكثير مما حصل في نهاية نيسان الأخير. فلدى الحديث عن «النقاط الملتهبة» التي تطرقت إليها تقارير إعلامية إسرائيلية في هذا السياق، في أعقاب ما حصل في ميرون، يمكن الإشارة على وجه الخصوص إلى بعض الأبرز من بينها وهي:

الهزات الأرضية - رغم التحذيرات المتكررة التي تضمنتها تقارير مكتب مراقب الدولة في هذا المجال، إلا أن السلطات المختصة في دولة إسرائيل لم تتخذ ما يلزم وما يكفي لمواجهة هزة أو هزات أرضية قوية يرجح وقوعها في إسرائيل، عاجلاً أم آجلاً. ويربط المحامي عوفر تويستر، المختص بقوانين التخطيط والبناء، بين أحوال البنايات في بعض المناطق في إسرائيل، من حيث كونها بنايات قديمة وتفتقر إلى العديد من المقوّمات اللازمة لمواجهة هزة أرضية قوية، من جهة، وبين احتمال تعرض إسرائيل لهجوم مكثف بالصواريخ ليخلص إلى القول إن «هذه (الهزة الأرضية) وتلك (الصواريخ) تشكل خطراً فورياً وجدياً لتلك المباني، ومن المتوقع أن لا تصمد في سيناريو كهذا بنايات كثيرة جداً في مناطق مختلفة من إسرائيل، مما ينذر بوقوع كارثة حقيقية يُدفن فيها الناس بأعداد هائلة تحت الركام». وقال عضو كنيست سابق يدعى تسيون فينيان، من طبريا التي هي بين المدن الأكثر عرضة للتضرر من هزة أرضية قوية، إن «الشعور هنا هو أننا نعيش فوق برميل بارود... إذا ما وقعت كارثة فستكون مهولة جداً تحوّل شمال طبريا إلى كومة من الخراب».

خليج حيفا - تعتبر منطقة خليج حيفا بمثابة «قنبلة موقوتة» من الناحيتين الصحية والأمنية، بالنظر إلى حقيقة كونها منطقة سكنية تكتظ بالمصانع التي تشكل بؤرة للتلوث البيئي ومصدرا لمخاطر صحية جسيمة جداً، إذ تشمل هذه المصانع: معامل تكرير البترول، منشآت لتخزين الوقود بأنواعه المختلفة، منشآت كبيرة للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وغيرها، علماً بأن مخازن غاز الأمونيا قد نُقلت منها مؤخراً فقط، في أعقاب تهديدات زعيم حزب الله، حسن نصر الله، بقصفها. وهذا إلى جانب منشآت مدنية مركزية، أبرزها ميناء حيفا، مطار حيفا ومحطة لتوليد الطاقة.

أجراف البحر المتوسط - انهيارات متكررة تحصل خلال السنوات الأخيرة في أجراف الصخور المرتفعة جداً على شواطئ البحر المتوسط عند بعض المدن الواقعة عند ساحله. وقد كانت أكبر الانهيارات التي حصلت مؤخراً في مدينة عسقلان خلال الشتاء الأخير. وتنطوي هذه الانهيارات - وفق توقعات تقرير مديرية المناخ في إسرائيل، الذي نشر قبل أشهر قليلة - على مخاطر كبيرة جداً على سلامة الجمهور. ورغم ذلك، لم تبذل السلطات المسؤولة ولو الحد الأدنى مما هو مطلوب، كما أوضحته تقارير مكتب مراقب الدولة المتكررة، وآخرها تقريره من العام الماضي.

بالإضافة إلى هذه، أشارت التقارير الإعلامية أيضاً إلى كل من: «حياة سارة»، النشاط الذي يجري سنوياً في منطقة الحرم الإبراهيمي في الخليل بمشاركة عشرات الآلاف من اليهود المتدينين؛ زيارة «قبر الحاخام يونتان بن عوزيئيل»، بالقرب من مستوطنة «عموكا» المقامة على أنقاض القرية الفلسطينية «عَموقه» في الجليل الأعلى. وهي زيارة سنوية تستقطب آلافاً عديدة من اليهود؛ زيارة «قبر يوسف» في قلب نابلس، نظراً لمدى خطورة الدخول إليه والخروج منه «لأنه ليس تحت السيطرة الإسرائيلية حالياً» ولأن الجيش يضطر إلى نشر قوات كبيرة لتأمين دخول وخروج الزوار إليه، في قلب أحياء فلسطينية.

«دولة الحريديم» داخل الدولة!

هذا هو العنوان الأبرز والأهمّ من بين العناوين التي تصدرت التلخيصات والتحليلات للحادثة في ميرون، لا سيما بما يشير إليه من انعكاسات محتملة على المدى البعيد، بترجيح كبير، على صعيد العلاقة بين جمهور اليهود الحريديم وقياداتهم، الدينية والسياسية، من جهة، والدولة وسلطتها المختلفة ومؤسساتها الرسمية، من جهة ثانية، وجمهور العلمانيين اليهود وأحزابهم السياسية المختلفة من جهة ثالثة.

كلام كثير جداً قيل وكُتب تحت هذا العنوان ذهب، في جلّه، إلى اعتبار الواقعة على جبل الجرمق «نتيجة طبيعية وتجسيد حتمي» لواقع «غياب وفقدان سيطرة / سلطة الدولة الإسرائيلية على دولة الحريديم»، من خلال تسليط الضوء والتركيز على الظواهر والممارسات والعلاقات، المتبادلة بين السلطة المركزية ورموزها وبين جمهور الحريديم وقياداته السياسية والدينية، والتي تفضي إلى تشخيص ما وُصف بأنه «الحكم الذاتي الذي يتمتع به الحريديم» في إسرائيل.

فبينما دعا معلق القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي لشؤون المتدينين الحريديم، يئير شاركي، إلى «تسمية المولود باسمه» موضحاً أن «المسألة هنا هي مسألة الحكم الذاتي... فالمملكة (أي، دولة إسرائيل) تعلن اليوم الحداد الأكثر رسمية وتعبيراً عن وحدة الجماعة، لكنها لم تحقق سيادتها في ميرون»، اعتبر معلق القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي لشؤون الحريديم، يئير إتينغر، أن «الدولة تعيش يوم حداد رسمي وحداد وطني. الدولة تضع رموزها العلمانية، الوطنية، في خدمة حدث من الصعب جداً فهمه وتفسيره، لأنه حدث في موقع ذي حكم ذاتي، موقع خارج الصلاحية الإقليمية للدولة... من المهم جداً فهم هذه الحقيقة من أجل فهم ما حدث في ميرون وللإجابة على السؤال: من هو السيد وصاحب البيت هنا؟». في المقابل، قال معلق البرامج الإعلامية في صحيفة «هآرتس»، موران شرير، إن الحديث عن مسألة الحكم الذاتي «يحتاج إلى شجاعة بالطبع، لكن ليس من الحكمة قصر الحديث على الحكم الذاتي الجغرافي في جبل ميرون، لأن الحكم الذاتي أوسع بكثير. إنه حكم ذاتي ثقافي - سياسي يشمل الوسط الحريدي بأكمله. هذا هو الذي يقع خارج النطاق الإقليمي فعلاً. إنه الجمهور الذي لا تطاله أيدي المملكة».

مثل شرير، كتب أوري مسغاف (هآرتس) أيضاً تحت عنوان «بسبب الحريديم، كلنا نعيش في الوقت الضائع»، معتبراً أن «الحريديم يُقصون الدولة الحديثة... ثمة مشكلة أخرى تخيم فوقنا، أبعد من المأساة والإخفاق، ترتبط بمسألة الحوكمة والحكم الذاتي... يتضح الآن أن الدولة تموّل هذا الحدث (زيارة القبر على جبل ميرون) بعشرات ملايين الشواكل سنوياً. لكن هذا نموذج واحد فقط، لأن الدولة تتولى صيانة وتمويل كل هذه الطائفة (الحريديم) بمليارات الشواكل سنوياً. إنه الانتحار بعينه». وأضاف: «من الواضح أن الحريديم سوف يقضون علينا. ليس ثمة استنتاج آخر يمكن التوصل إليه. هذه ليست «لا سامية»، وإنما هي رؤية الواقع الاجتماعي، الاقتصادي والديمغرافي بأعين مفتوحة». وختم قائلاً: «ثمة في إسرائيل أكثر من مليون حريدي الآن. المشكلة هي مشكلتنا معهم كمجتمع. غالبية الحريديم لا يعترفون بالدولة ولا بالنظام الديمقراطي. الدولة بالنسبة لهم مجرد بقرة حلوب والديمقراطية مجرد أداة تقنية لمواصلة السيطرة والاستغلال... بسببهم، نحن نعيش في الوقت الضائع».

لكنّ أبرز وأهمّ ما كُتب في هذا السياق هو ما ذهب إليه تسفي برئيل (هآرتس) تحت عنوان «كارثة ميرون تثبت وهم السيادة الإسرائيلية»، إذ ربط بين ما حصل في جبل ميرون وبين مصطلح «الحكم الذاتي» الذي «وُلد من قلب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني» واشتُقت منه مصطلحات أخرى منها «الحكم الذاتي الفلسطيني» و«التسوية الإقليمية» وغيرهما، والتي لم تكن سوى «لغرض التغطية على هدف واحد فقط: منع قيام دولة فلسطينية مستقلة»! وأضاف إنه «صحيح أن دولة فلسطينية لم تقم حتى الآن، لكن مشروع الحكم الذاتي حي وموجود، بل يتم تطبيقه بالكامل... ليس لدى الفلسطينيين وإنما لدينا نحن، في داخل إسرائيل. فليس ثمة حكم ذاتي واحد هنا، وإنما تشكيلة من مناطق ونظم الحكم الذاتي التي ترتبط بخيوط واهية وتشكل معاً ما يسمى بدولة إسرائيل».

وكتب برئيل أن «موقع ميرون ليس وحيداً، بل هو جزء من منظومة جيوب ذات حكم ذاتي تقترب، باستمرار، من منظومة الجيوب الفلسطينية التي خلقتها إسرائيل في الضفة الغربية لمنع قيام دولة فلسطينية موحدة... نرى هذه الجيوب بكل وضوحها وبهائها في الأحياء الحريدية في القدس، في جنوب البلاد حيث عصابات البدو تبسط سلطتها على المنطقة وسكانها البدو، في القرى والبلدات العربية في داخل إسرائيل حيث تخلت الحكومة عن سلطتها فيها ونقلتها إلى مقاولين ثانويين من حملة الأسلحة وكذلك - بالطبع - في المستوطنات التي أصبحت من زمن بعيد دولة مستقلة فرّخت في داخلها جيوباً ثانوية حتى المستوطنون أنفسهم لا يجرؤون على الدخول إليها».

وختم برئيل: «إسرائيل تصبح، أكثر فأكثر، أشبه بلبنان، سورية والعراق، التي أصبحت فيها تنظيمات، ديانات، طوائف، أقليات إثنية وعصابات هي السلطة الحاكمة فعلياً... إسرائيل، مثل الضفة الغربية، مقسمة إلى مناطق A, B – C. مناطق تحكمها الدولة بالكامل، مناطق تسيطر فيها (ربما) على الأمن فقط لكن ليس على الشؤون المدنية، ومناطق تغيب عنها الدولة كلياً... ما يناسب فلسطين وسورية، يناسب إسرائيل أيضاً».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية